محليات

٩٤٠٠ مسافر و١٥٠٠ سيارة عبروا من معبر جوسيه في شهر

| حمص - نبال إبراهيم

كشف مدير مركز جوسيه الحدودي دباح مشعل لـ«الوطن» أن عدد المسافرين الذين عبروا الحدود عبر معبر جوسيه الحدودي خلال شهر كانون الثاني بلغ ٩٣٩٣ مسافرا بينما وصل عدد السيارات التي عبرت عبر المنفذ دخولاً وخروجاً إلى ١٥٣٨ سيارة في الشهر نفسه، منوها باقتصار الحركة المرورية عبر المنفذ حالياً على المسافرين وحافلات نقل الركاب السياحية والعامة فقط.

وأشار مشعل إلى عدم وجود نقل ترانزيت أو بضائع من الجانبين السوري واللبناني لعدم وجود عقود استيراد وتصدير عبر هذا المحور، على الرغم من أن المركز بات حالياً جاهزا لاستقبال مختلف أنواع البضائع والترانزيت بعد تجهيزه الكترونيا بكل ما يلزم لذلك وربطه مع جميع المنافذ البرية عن طريق الإدارة المركزية بالجمارك، موضحاً بأن المركز مصنف حالياً من الدرجة الأولى وفق تصنيفات المراكز الحدودية في إدارة الجمارك العامة بعد أن كان يصنف في السابق على أنه من الدرجة الثانية ومخصص فقط لعبور ونقل المنتجات الزراعية من الأراضي اللبنانية وإليها.

ولفت مشعل إلى تجهيز المركز بالطاقة الكهربائية الشمسية البديلة لضمان استمرار العمل فيه من دون توقف على مدار الـ ٢٤ ساعة باعتبار أن التجهيزات الفنية اللازمة لعمل الجهات العاملة بالمركز تحتاج إلى طاقة كهربائية دائمة، لافتاً إلى أن كافة الجهات العامة بالمركز قامت بتزويد مراكزها ومكاتبها بكل الأجهزة الحاسوبية والإلكترونية المتطورة وباتت حركة دخول وخروج السيارات السياحية والشاحنة تنظم وفق برنامج حاسوبي بدقة لدى أمانة جمارك جوسيه، لافتاً إلى الأهمية الاقتصادية والحيوية الكبيرة للمركز نظرا للموقع الإستراتيجي وقربه من المدينة الصناعية في حسياء ومن المحافظات الجنوبية والشرقية في لبنان إضافة الى عن اعتباره نافذة مهمة باتجاه الحدود العراقية.

وأكد مدير المركز ضرورة التنسيق والتعاون مع إدارة المنفذ الحدودي اللبناني المقابل بما يخدم عمل المركزين الحدوديين السوري واللبناني وتطوير أدائهما بشكل أفضل.

يشار إلى أن المركز عاد للعمل في أواخر العام الماضي بعد الانتهاء من جميع أعمال التأهيل والترميم للبنى التحتية والساحات العامة كاملة من لجنة إعادة الإعمار في محافظة حمص بكلفة مالية بلغت ٣٩ مليوناً و١٦٤ ألف ليرة سورية.

٢٠٠ جريح تم إسعافهم منهم بترت أعضاؤه وآخرون أصيبوا بشلل وعجز

حجو لـ«الوطن»: ٣٦ شهيداً بقذائف المسلحين على دمشق ٨ منهم في جرمانا خلال الأيام الماضية

| محمد منار حميجو

أعلن مدير الهيئة العامة للطب الشرعي في سورية زاهر حجو أن عدد ضحايا قذائف المسلحين خلال الأيام الماضية في دمشق وريفها بلغت ٣٦ شهيداً منهم ٨ في جرمانا معظمهم من الشباب، كاشفاً أن من بين الضحايا ثلاث نساء ومثلهم أطفال.

وفي تصريح لـ«الوطن» أكد حجو أن عدد الجرحى الذين تم إسعافهم بلغ نحو ٢٠٠ جريح، موضحاً أن بعض الإصابات التي وردت إلى المشفى فيها وتشوهات شديدة نتيجة استخدام المسلحين لأسلحة أكثر تدميراً وتفجيراً ما أدى إلى ارتفاع معدلات التشوهات عند المصابين.

وأضاف حجو: إن بعض المصابين تعرضوا لشلل وعجز إضافة إلى بتر أعضاء آخرين، لافتاً إلى أنه لم يوجد أي مجهول وتم التعرف على الضحايا التي تم فحصها، مؤكداً أن هناك استنفاراً كاملاً لكادر الهيئة في الأيام الماضية إلى جانب مشرحة مشفى المواساة إضافة إلى الطبابة الشرعية في الريف.

وأوضح حجو أنه لم يتم استخدام فحص «DNA» على أي جثة باعتبار أنه تم التعرف عليها عبر الوثائق الرسمية الخاصة، لافتاً إلى أن بعض الجثث كانت فيها تشوهات ولكن الأهالي ساعدوا في التعرف عليها إلى جانب الوثائق الشخصية.

وفي الغضون كشف حجو أنه يتم الإعداد لفتح مخبر «dna» الخاص بالهيئة، مؤكداً وجود مشكلة فنية يتم حلها بالتعاون مع وزارة الداخلية التي أرسلت بدورها فريقاً فنياً لحل المشكلة، معرباً عن أمله أن يتم حل المشكلة في أسرع وقت ممكن لفتح المخبر.

> مخبر DNA وبرنامج لنشر أسماء الضحايا لمساعدة الأهل بالتعرف عليهم

وأعلن حجو أن الهيئة تعد برنامجاً خاصاً بنشر أسماء الضحايا الذين تم التعرف عليهم لمساعدة الأهالي على معرفة ذويهم المفقودين، مؤكداً أن هذا البرنامج سيكون له دور كبير في هذا الملف.

وأشار حجو إلى أن التجربة كانت مطبقة سابقاً في حلب وحالياً الهيئة ستعممها على المحافظات، لافتاً إلى أنه تمت مراسلة فروع الهيئة في المحافظات لإعداد جداول بالجرائم التي حدثت سواء الجنائية أم غير ذلك.

وأكد حجو أنه يتم العمل حالياً على أتمتة الهيئة بشكل كامل لدور الأتمتة في تطوير عمل الطب الشرعي وخصوصاً أن الأطباء الشرعيين يقومون بعمل كبير جداً في ظل الظروف الراهنة التي تمر بها البلاد.

وعما يتعلق بموضوع زيادة التعويض للأطباء الشرعيين أكد حجو أن الموضوع ما زال قيد الدراسة وأنه تتم مناقشته وذلك لمعاملة الطبيب الشرعي أسوة بالطبيب المخدر.

وكان حجو صرح في وقت سابق أن الطب الشرعي في سورية يحتضر نتيجة هجرة عدد كبير من الأطباء الشرعيين وأنه لم يبق في سورية سوى ٥٤ طبيباً بعدما كان العدد يتجاوز ١٥٠ طبيباً، مشيراً إلى معاناة الأطباء الشرعيين مادياً إضافة إلى أنه لا أطباء مقيمين يختصون في هذا المجال.

١٠ آلاف طلبوا وثيقة غير محكوم خلال شهر في دمشق

٦٤٨ ألف معاملة خلال عام بزيادة ٤٥ ألف وثيقة عن ٢٠١٦

| فادي بك الشريف

كشف تقرير مراكز خدمة المواطن في محافظة دمشق عن أكثر من ٦١ ألف معاملة منفذة في المراكز بدمشق خلال الشهر الأول من العام الجاري بزيادة تقدر بـ٧ آلاف معاملة عن الفترة نفسها من العام الماضي والذي نفذ فيه خلال الشهر أكثر من ٥٤ ألف معاملة.

وبين التقرير الذي حصلت («الوطن» على نسخة منه) أن عدد معاملات المدني بلغ خلال شهر كانون الثاني من العام الجاري ٣١٥٩٤ معاملة، والعدلي (لا حكم عليه) ١٠٧٢٣ وثيقة، والتراخيص الإدارية ٣٢٨ معاملة، وعقود الإيجار ١٨٨٩ معاملة، ووثيقة غير موظف ٧٨١٥ معاملة.

وفي تصريح لـ«الوطن» بينت مديرة مراكز خدمة المواطن في المحافظة هالة الدهيم أن هناك زيادة ملحوظة بإجمالي عدد المعاملات خلال ٢٠١٧ مقارنة مع العام الذي سبقه، مشيرة إلى أن عدد المعاملات المنفذة في كافة المراكز خلال العام الماضي بلغ ٦٤٨٠١٨ معاملة مقارنة مع ٦٠٣١٥١ معاملة خلال ٢٠١٦ وذلك بزيادة نحو٤٥ ألف معاملة خلال عام.

وقالت الدهيم: بلغ عدد الوثائق المدنية خلال العام الماضي ٣٥٦٥١١ معاملة مقارنة مع ٣٠٦٧٣٥ معاملة خلال ٢٠١٦ بزيادة نحو٥٠ ألف معاملة، والعدلي (غير محكوم) ١٠٨٦٨٤ معاملة، والتراخيص الإدارية ارتفعت للضعف خلال ٢٠١٧ وسجلت ٢٧٤١ معاملة مقارنة مع ١٠١٨ معاملة خلال ٢٠١٦، كما بلغ عدد معاملات عقود الإيجار ٢٣١٢٠ معاملة، ووثائق غير الموظف ٧٨٧٨٧ معاملة.

وأضافت مديرة مراكز الخدمة: بلغ عدد المعاملات المنفذة في المركز الرئيسي في ساحة المحافظة ٣٢٣٩١١ معاملة، وفي دمشق القديمة ٣٨٦٧٣ معاملات، وفي الشام الجديدة ٣١١٦١ معاملة، وفي المزة ٥٩٢٣٦ معاملة، وفي المهاجرين ٣٦٩٧٢ معاملة، وفي دمر البلد ٢٤١٥١ معاملة، وفي القنوات ٣١١٥٨ معاملة، وفي الميدان ٤٦٤٨٤ معاملة، وفي السجل المؤقت ٣٦٦٠٣ معاملات، وفي بهو المالية ١٩٦٦٩ معاملة، ناهيك عن المعاملات التي تنفذ يوميا في المركز الرئيسي والبالغة نحو١٠٠٠ معاملة وسطياً، إضافة إلى تنفيذ ذات المعاملات في المراكز الثمانية الأخرى في المحافظة.

كما كشفت الدهيم عن افتتاح مكتب جديد في باب الجابية لتقديم الخدمات لعائلات المتوفى يومي الجمعة والسبت من كل أسبوع، متضمنة بيانات خدمات مكتب الدفن حصراً (خدمات الشؤون المدنية)، مشيراً إلى أن إدارة المركز تدرس التوسع في هذا المكتب خلال الفترة القادمة ليشمل عدداً أكبر من الخدمات التي يقدمها مركز خدمة المواطن، مبينة أنه يتم العمل على إحداث مركز جديد لخدمة المواطن في منطقة جنود الأسد خلال شهر من تاريخه.

ولفتت الدهيم إلى أن مركز خدمة المواطن الرئيسي يقدم خدمات ترخيص إداري وتسليم ترخيص وعقود الإيجار وتجديد ترخيص وتصديق ترخيص والموافقة على إقامة حفلات فنية واعتراض وفض ختم وشكاوى وتصديق سجل تجاري وسجل مدني وسجل عدلي وغير موظف وتصديق وثائق من وزارة الخارجية والمغتربين.

كما نوهت بتقديم خدمات مديرية المصالح العقارية بدمشق وبيانات مديرية التنظيم والتخطيط العمراني وخدمات وزارة الصناعة وعقود التأمين الإلزامي للمركبات، علما أنه تم تخصيص مكتب لذوي الشهداء لتقديم جميع خدمات المركز الرئيسي وتم استثناؤهم من الدور من أجل تبسيط إجراءات معاملاتهم وإنجازها بالسرعة اللازمة.

هذا وتركز مديرية المراكز ضمن خطتها على افتتاح المزيد من المركز والتوسع في تقديم الخدمات لتشمل مختلف الجهات بهدف التبسيط من الإجراءات.

البطاقة الذكية للعائلات والمركبات في اللاذقية بدءاً من الأسبوع القادم

| اللاذقية– عبير سمير محمود

كشف محافظ اللاذقية إبراهيم خضر السالم عن بدء العمل بإصدار البطاقة الذكية العائلية – المنزلية الأسبوع المقبل، إضافة للبدء بالعمل بالبطاقة الذكية للآليات، مشدداً على تسخير كل مقومات العمل اللازمة لإنجاح هذا المشروع.

من جانبه أكد مدير شركة المحروقات حسن بغداد لـ«الوطن»، أن العمل باستصدار البطاقة الذكية العائلية وبطاقة المركبات العاملة على مادتي المازوت والبنزين سيبدأ الأسبوع المقبل، مبيناً أن العمل بها سيكون عبر نوافذ والمراكز والبداية من خمسة مراكز وهي مشروع محطة محروقات ومديرية الجمارك والمؤسسة العامة لتجارة وتصنيع الحبوب، ودائرة اللاجئين في الرمل الجنوبي ومديرية النقل لتكون جميعها متخصصة في إصدار البطاقة الذكية للمركبات التي تعمل على مادة المازوت حصراً.

وبيّن بغداد أنه سيتم دخول عدد من المراكز في الخدمة قريباً، ما يسهل حصول المواطنين وأصحاب المركبات على البطاقة التي ستستخدم لاحقاً في تقديم المواد الغذائية المدعومة، لافتاً إلى أن البطاقة تُمنح بشكل مجاني للمواطن من دون أي تكلفة بعد تقديم الأوراق الثبوتية المطلوبة.

وتم توزيع المراكز التي ستدخل في الخدمة جغرافياً، وهي في صالة الرياضة بملعب الباسل، مركز صيانة مياه سقوبين، ومركز المؤسسة العامة للبريد، ومركز مدرسة جهاد ماشي في الدعتور، ومركزين في مجلس مدينة جبلة والمركز الثقافي، إضافة لمركز في ثقافي القرداحة وثقافي الحفة وثقافي عين البيضا، ومراكز متنقلة ومركز السورية للتجارة في مشروع شريتح.

الكشف عن ملابسات إنشاء فرن في قرية الحاطرية في ريف طرطوس

| الوطن

انتشر مؤخراً ملابسات عديدة حول إنشاء فرن في ناحية الطواحين في ريف طرطوس، وللوقوف على خلفية الالتباس قمنا بمتابعة القضية وكشف ملابساتها لتبيان وتوضيح الصورة بشكلها الحقيقي.

بين مصدر في وزارة التموين أنه تم مخاطبة محافظ طرطوس من وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك لإنشاء فرن يخدم قرى (الحاطرية، حدادة، كاف الجاع، الطواحين) بمساحة لا تقل عن ٢٠٠٠ متر مربع على أن يكون قريباً من طريق عام ويصل إليه الكهرباء والماء والصرف الصحي حيث تم تعميم الكتاب على أعضاء المكتب التنفيذي ورؤساء الوحدات الإدارية المعنيين، وبناء عليه تقدم رؤساء بلديات الطواحين، الحاطرية، كاف الجاع، دير الجرد بكتاب رقم ٨١٧٨ تاريخ ٢٠١٧/٩/١٨ بالإجماع على موقع المخبز في قرية الحاطرية لكون العقار يقع على طريق عام ومخدم بالماء والكهرباء والصرف الصحي ويخدم قطاع البلديات السابق.

وبناء عليه قام محافظ طرطوس بمراسلة وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك بكتابه رقم (٥٨٨٤) تاريخ ٢٠١٧/١٠/٩ المتضمن تخصيص الشركة العامة للمخابز بالعقارين (٤٨١٥و٤٨١٦) منطقة الحاطرية لإنشاء الفرن علماً أنه لم يتم تقديم أي عقار آخر لإنشاء هذا الفرن في المناطق المذكورة لدراسته ومقارنة العقارين واختيار الأنسب بل ورد كتاب بخيار واحد هو في بلدية الحاطرية وعليه تم التأكد من صلاحية العقار لإنشاء الفرن من حيث وقوعه على الطريق العام وتوافر الخدمات، وتم توجيه فرع المخابز لاستلام العقار المذكور رقم (٤٨١٥و٤٨١٦) منطقة الحاطرية حيث تم التنازل عنه لمصلحة الشركة العامة للمخابز فرع طرطوس دون أي مقابل مادي وتم التعاقد مع الشركة العامة للبناء والتعمير للبدء بالإنشاء فوراً، وتم إنشاء القواعد والأساسات الخاصة بالفرن.

أما ما ورد حول شكاوى أهالي قرى ناحية الطواحين أكد المصدر أن رئيس بلدية قرية الطواحين بالتعاون مع رؤساء البلديات (كاف الجاع والحاطرية ودير الجرد) تقدموا بكتاب للمحافظ لإنشاء فرن في قرية الحاطرية ولم يرسل رئيس بلدية الطواحين أو أي رئيس بلدية أخرى كتاباً يبين فيه إمكانية تقديم البلدية أي عقار لإنشاء الفرن في القرية لمقارنته بموقع إنشاء الفرن في بلدة الحاطرية من حيث الموقع والتخديم للاستفادة منه واختيار الأنسب في تخديم القرى المعترضة بل كان هناك خيار وحيد هو في قرية الحاطرية تبين أنه يصلح لإنشاء الفرن ويخدم القرى المذكورة.

طبيب في مشفى الباسل يشكو آلية استجرار المواد والمدير يرد: أمناء المستودعات من ذوي الكفاءة

| طرطوس- الوطن

رداً عن سؤالنا لأحد الأطباء في مشفى الباسل بطرطوس المتخصص بالجراحة العظمية على خلفية شكوى لعدم إجرائه عمليتين جراحيتين لمريضين في المشفى، تطرق إلى أن الآلية المتبعة من المشفى في استجرار المواد والمستهلكات الطبية مازالت آلية غير مقبولة يشوبها الخلل والفساد وتنعكس سلباً على المرضى وسمعة المشفى..

أسباب عدم إجراء عمليتين

وفي التفاصيل أن الطبيب ظافر حماد امتنع عن إجراء عمليتين جراحيتين لمريضين رغم أنهما كانا على الدور وكانا محضّرين للعمل الجراحي وكان دور الطبيب في اجرائهما وبسبب ذلك تم توجيه عقوبة له ونقله خارج القسم لكنه اعترض عليها وبيّن لنا وجهة نظره كاشفاً من خلالها بعض الأمور التي تجري في المشفى، وفي هذا المجال يقول الطبيب في رده عن سؤالنا المتعلق بسبب عدم إجراء العمليتين هناك سببان لعدم إجراء العمليتين أحدهما حدوث عطل أدى لانقطاع التيار الكهربائي عن غرفة العمليات العظمية في نهاية العملية الأولى التي سبقت العمليتين ما أدى لصعوبة بالغة في إنهاء العملية وتم استدعاء عمال الصيانة وإيقاف العمل بغرفة العمليات العظمية وقمت بإجراء العملية الثانية في غرفة عمليات أخرى. في حين أن العمليتين المؤجلتين فلا يمكن إجراؤهما إلا في الغرفة العظمية نظرا للحاجة لجهاز تنظير شعاعي وطاولة عظمية غير متوافرة بالغرف الأخرى.

وتوجهت بعد ذلك إلى غرف المرضى لشرح ما حدث لكنني تفاجأت بمعرفتهم بحدوث العطل في العمليات وكانوا متفهمين أن الأمر خارج عن إرادة الجميع.

وتابع قائلاً: من جهة أخرى تم إحضار مواد استجدال غير مناسبة(سفود غاما قصير غير مقنى) من شركة للتجهيزات الطبية وهي المواد نفسها التي اعترضت عليها سابقا وبشكل خطي لمدير المشفى بتاريخ٢٠١٧/١١/١٩ وتضمن الاعتراض شرحا عما حدث معي أثناء إجراء الجراحة لأحد المرضى، وأوضحت للمدير بوجود عيوب تقنية بالسفود وبعد تركيبه أدّى لتعريض المريض لمخاطر وهي طول مدة العملية إذ استمرت العملية نحو أربع الساعات، إضافة إلى إخفاق استجدال وخطر حدوث كسر إضافي تحت مستوى الكسر الأصلي.

اعتراض.. وخلل

وقال حماد إنه ورغم ما تقدم فقد تم فرض عقوبة إنذار مسجل بحقي مع الحرمان من إجراء العمليات في مشفى الباسل من دون أن يسألني أحد ومن دون إجراء أي تحقيق بالموضوع، فقمت بالاعتراض خطيا على العقوبة وطالبت بإجراء تحقيق ولم يتم الاستجابة لطلبي وتم تجاهل كل المعطيات التي قدمتها.

وعن آلية استجرار المواد والمستهلكات الطبية من المشفى وملاحظاته عليها قال: بالنسبة لآلية استجرار المواد العظمية غير المتوافرة بالمشفى يتم رفع الطلب من رئيس الشعبة العظمية إلى إدارة المشفى ومنها إلى مستودع التجهيزات ثم إلى لجنة الشراء التي تتولى اختيار الشركة أما أسعار المواد فهي ثابتة حسب أسعار آخر مناقصة وهذه الأسعار متقاربة مع أسعار السوق.

مشيراً إلى أن العيب في هذه الآلية يعود إلى نوعية مواد الاستجدال المقدمة حيث تقوم الشركات لزيادة أرباحها بتقديم أسوأ ما لديها من مواد وأحياناً تكون هذه المواد غير قابلة للتركيب، وهنا تجد الشركات فرصة لتصريف منتجاتها السيئة من دون أن يكون هناك آلية للاعتراض من الطبيب وفي حال رفض إجراء الجراحة بهذه المواد فهو يتعرض لأشد العقوبات، كما أن المريض الذي يدفع ثمن هذه المواد لا يحق له اختيار نوعية مواد الاستجدال.

موضحاً أن من يختار مواد الاستجدال هي لجنة الشراء وليس الطبيب المعالج وهي غير مؤهلة علميا لاختيار المواد المناسبة للكسر العظمي كما أنها غير مسؤولة عن الجراحة واختلاطاتها، وأضاف: وللعلم أن اختيار مواد الاستجدال يتم على أسس متعددة ومنها شكل الكسر وثباتية الكسر وقطر قناة نقي العظم وعمر المريض والتغيرات التشريحية للعظم.

واقترح حماد أن تكون آلية استجرار مواد الاستجدال (أجهزة لتثبيت العظم تشمل الصفائح وغيرها) شفافة وأن يكون الدور الأساسي فيها للطبيب المعالج لأنه مسؤول شخصيا عن العمل الجراحي وكذلك للمريض الذي يدفع ثمن مواد الاستجدال، واقترح أن تتم دعوة كل الشركات لتقديم لوائح بما لديها من مواد استجدال وبأسعار السوق وتوضع هذه اللوائح في الشعبة العظمية ويترك للطبيب المعالج وللمريض اختيار المواد المناسبة والجيدة.

رد إدارة المشفى

خاطبنا مدير عام المشفى الدكتور محمد حبيب حسين بما تقدم فأجابنا قائلاً: إن آلية استجرار المواد والمستهلكات الطبية يتم وفق نظام العقود والمناقصات لحاجة سنة كاملة حيث تقوم لجنة فنية مشكلة من ذوي الاختصاص بوضع الشروط الفنية وهذه اللجان تشكل بناء على اقتراح معاون المدير للشؤون الطبية بعد التشاور مع رؤساء الأقسام والشعب الطبية وتشكل لجنة دراسة الشروط الفنية ولجنة الاستلام بالطريقة نفسها بحيث لا يرد اسم أي طبيب إلا مرة واحدة في هذه اللجان

أما بالنسبة لتعيين أمناء المستودعات ولجان الشراء فيتم بالتشاور بين المدير العام وكل من المدير الطبي والمدير الإداري لوضع ذوي الكفاءة ويتم استبدال لجنة الشراء كل ستة أشهر وأمناء المستودعات كل سنتين.